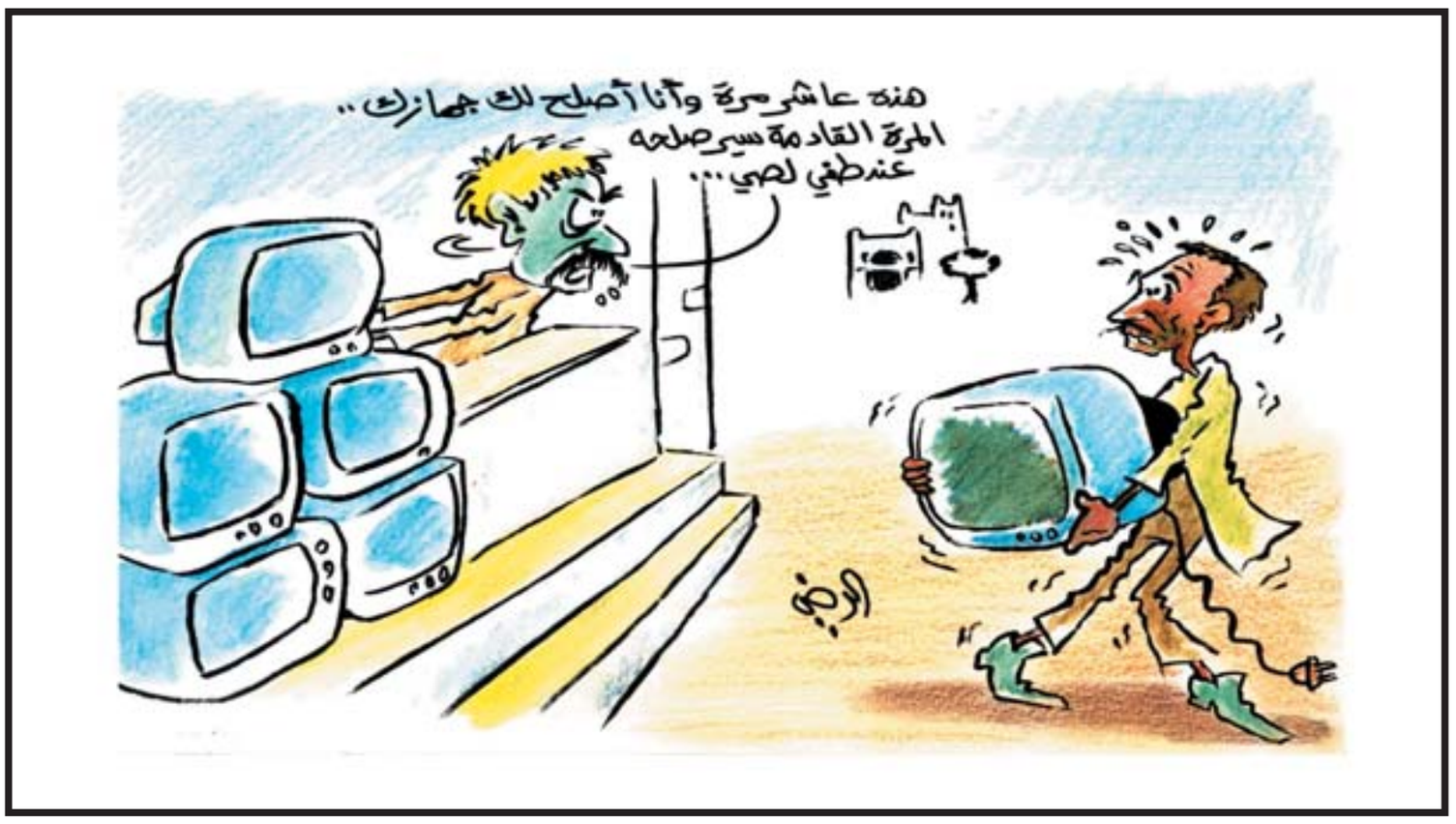

وانتصرت الحكمة اليمانية

وإذا انتقلنا إلى التفاصيل فإننا نجد في الذكرى الثانية للثورة أن هذه الثورة السلمية استطاعت أن تولد من رحم المعاناة لتواجه في واقع الحال مخاضاً عسيراً وتحديات جمة أكثرها خطورة محاولة قوى بعينها سرق وهج هذه الثورة التي انطلقت في اليمن في 11فبراير2011م بتداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظم القديمة والجديدة، وعناصر الثوار المدنية والدينية، والاختلالات الأمنية وهو ماجعل تنظيم القاعدة يدخل على خط الصراع ليزيد من المشهد اليمني الراهن أكثر صعوبة وتحديا .. ومع ذلك يضع الشعب اليمني كل ثقته في قوى الجيش والأمن بإعادة الاستقرار إلى البلاد بعد صدور قرارات هيكلته التي من شأنها أن تعمل على توحيد صفوف قواته بحيث يكون ولاؤه في الأول والأخير للوطن وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية ويتبع قيادة واحدة.

وكذلك هناك إشكاليات تطرحها المرحلة الانتقالية ذاتها مثل عملية صياغة الدساتير بين القوى الدينية والقوى المدنية، والأوضاع المتصورة للجيوش في نظم ما بعد الثورات، و ظهور احتياجات ومطالب فئوية وعامة لا نهائية، كما يثار الجدل حول طبيعة العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطي، إلى جانب سلبيات موروثة من النظم المنهارة متمثلة في الجهاز البيروقراطي، الذي يناهض التغيير، ويفتقد روح الإنجاز والفاعلية، وقد يفرز نفس نوعية المحسوبيات والفساد، وقد يدفع في اتجاه ما يسمى؟ "؟الثورة المضادة"،

وإجمالاً فإن كل ما سبق يمثل أشكالا لما يعرف بعجلة التغيير التي بدأت ولن تعود إلى الوراء إلا إذا عادت عقارب الزمن إلى الوراء وذلك المستحيل بحد ذاته والتي تتسبب في امتداد مرحلة التحول بشكل يقوض فعليا من فرص تحقيق التغيير الثوري المنشود.

وقد اثبت اليمنيون أنهم أصحاب الحكمة عندما اجمعوا على مخرج فعال يقي البلاد والعباد أتون حرب طاحنة لاتبقي ولا تذر وتمثل ذلك في المبادرة الخليجية التي تحظى ولازالت بدعم المجتمع الدولي

ويمكن القول إن عجلة التغيير قد قطعت نصف المشوار نحو الإبحار باليمن إلى شاطئ الأمان حيث بدأت عملية هيكلة الجيش بقرارات رئاسية شجاعة وينتظر اليمنيون بفارغ الصبر قرارات مماثلة لإعادة هيكلة وزارة الداخلية وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تحدد موعده في الثامن من عشر من مارس القادم المتزامن مع ذكرى مذبحة الكرامة

إننا كيمانيين قد أجمعنا بأن المخرج الوحيد لليمن يكمن في هذا الخيار الديمقراطي الذي يأتي تتويجا لبنود المبادرة الخليجية، والذي سينقلنا من المجهول الذي كان يتربص بنا - خلال فترة الصراع الماضي الأليمة – إلى آفاق المعلوم ، والتداول السلمي للسلطة، وبالتالي تجاوز عنق الزجاجة و فتح صفحة مضيئة في تاريخ يمن أمن ومستقر وموحد - حتى وان كانت – حبلى بالتحديات العديدة في الفترة القادمة ، غير إن الصخرة التي ستفتت الصعاب والتحديات تعتمد على قوة الاصطفاف الوطني ، والتضافر الشعبي والرسمي بالالتفاف على إنجاح الحوار الوطني الشامل بعيداً عن المصالح الآنية الضيقة.

إن الثورة السلمية أسقطت كل المشاريع الصغيرة سواء أكانت طائفية أو تشطيرية عندما انطلقت تنشد الثورة المدنية القوية المسيجة بسياج العدل والحرية والمجسدة لمبدأ المواطنة المتساوية بعيدا عن أي اعتبار ومازالت الأعناق مشرأبة لتحقيق تطلعات أبناء كل الشعب اليمني التي تعكسها أهداف الثورة السلمية التي أذهلت العالم بسلميتها وهي سائرة في مواجهة ثقافة التخلف وثقافة المشاريع الصغيرة التي كانت ولا زالت بمثابة الثورة المضادة وإن تعددت أسماؤها.

عبدالملك السلال
gmail.com@Ssalala٩٩

> • بفعل الاستبداد والفساد المستشري في الدول العربية ومنها بلادنا وتونس ومصر وليبيا استنهضت الشعوب العربية قواها الثورية ممثلة في الشباب الذين يمثلون طليعة المجتمع وهم نصف الحاضر وكل المستقبل كما وصفهم الرئيس عبدربه منصور هادي فأشعلوا عجلة التغيير سعيا لمستقبل أفضل تتوفر فيه حياة كريمة للشعب اليمني في دولة مدنية ديمقراطية يسودها النظام والقانون والعدالة الاجتماعية..

هيكلة الإدارة الحكومية

الإدارة في اليمن تحولت من إدارة حكومية للقيام بمهام الدولة وتمثيلها أمام المجتمع إلى ادارة للرعاية الاجتماعية وللبطالة والفساد وذلك ما اضعف اداء الدولة وفشلها في تطوير اليمن والنهوض بالاقتصاد الذي أصبح يتراجع ويتدهور بسبب فشل الإدارة الحكومية في تطبيق الأنظمة والقوانين وفرض هيبة الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار ورفع المستوى المعيشي للسكان.

الوظيفة العامة للدولة بعد ان اخضعت للتقاسم السياسي والقبلي والعشائري تحولت إلى وجاهة ومغنم لتحقيق المكاسب المادية والعينية على حساب المصالح العامة، وفقدت دورها الحقيقي في تطبيق النظام والقانون وبناء دولة المؤسسات، ان الاختلالات العديدة التي تعاني منها الإدارة الحكومية تحتم على القيادة السياسية سرعة إعادة النظر في هيكلة الجهاز الاداري للدولة على أسس علمية وبعيدة عن التقاسم الحزبي لإنقاذ اليمن من الفشل في إدارة البلاد وانهيار النظام وانتشار الفوضى والصراعات الحزبية والقبلية والطائفية التي بدأت ملامحها تنهش في جسم المجتمع اليمني، ومن هذه الاختلالات تفريخ الأجهزة الإدارية لخلق وظائف لاستيعاب مخرجات التعليم العشوائي وتضخم عدد الموظفين مقارنة بحاجة العمل، فقد أصبح عدد الموظفين أكثر من مليون موظف معظمهم في أجهزة السلطة المركزية وعدد مرافق الدولة اكثر من ثمانية عشر الفا واربعمائة وثلاثين مرفقا حكومياً على مستوى السلطة المركزية والسلطة المحلية في المحافظات والمديريات، وقد زاد الطين بلة تقاسم الوحدات الإدارية على أساس الدوائر الانتخابية، وذلك ما ضاعف من أعباء اليمن لمواجهة احتياجات التقسيم الإداري الجديد في حين ان الخدمات العامة للدولة تجاه المواطنين تتراجع وتتدهور وهذه العلاقة العكسية بين توسع المرافق وتراجع الخدمات تثير تساؤلات عديدة عن الأسباب الحقيقية لهذا التراجع.

ومن مظاهر الاختلالات الأخرى انتشار الفساد الإداري والمالي وتمركز القرارات الإدارية والمالية وعدم ربط الوظائف القيادية بقانون الخدمة المدنية وإخضاعها لمعايير الخبرة والكفاءة والنزاهة وكذا ازدواجية العمل في مرافق الدولة والتداخل في الاختصاصات نتيجة التوسع الكبير في هياكل الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والمصالح بالإضافة إلى أن الإدارة الحكومية ما زالت تتعامل بالروتين العثماني والمصري القديم ولم تستفد من الوسائل العصرية وهموم المواطنين وليس العكس كما هو حاصل مع كثير من القيادات الإدارية العليا التي أدى سلوكها إلى علاقات سلبية مع المواطنين.

إن هيكلة الإدارة الحكومية إلى جانب هيكلة الجيش والأمن تمثل القاعدة الأساسية لبناء اليمن الحديث وتطوير الاقتصاد وتأمين الحياة العادلة للإنسان اليمني الذي لا زال يبحث عنها ويناضل من أجلها ولهذا فعملية تحديث الإدارة الحكومية أصبحت ضرورة حتمية لإيجاد الجهاز الإداري القادر على تحمل المسؤولية بأمانة ونزاهة في بناء اليمن واستعادة سمعته التاريخية. فاليمن بلد الحضارات العريقة بلد الايمان والحكمة بلد الفتوحات الإسلامية بلد العزة والكرامة صانع المعجزات مع الطبيعة التي يعيش عليها لا يرضى لنفسه أن يصبح عالة على الآخرين أو ينتظر ما يقدم له من دعم ومساعدات للتغلب على المشاكل التي ورثها من السياسات الخاطئة التي اخرجته من دائرة الإنتاج والعمل إلى دائرة الاستهلاك والوظيفة العامة التي أضعفت إرادة الإنسان اليمني وجعلته يعيش حالة من الفراغ والصراع الذاتي مع نفسه ومع الآخرين وقبوله بحياة الذل والمهانة والاستسلام لمغريات العصر من حياة الترف والمتعة وحب الحياة المظهرية على حياة العمل والإنتاج.

الجهاز الإداري بحاجة إلى ثورة وطنية لتصحيح مسار الإدارة ومفهومها وتخليص الإدارة من عوامل الإحباط واللامبالاة واختيار القيادات الإدارية وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة وإعادة النظر في هياكل وزارات الدولة والمؤسسات والمصالح والهيئات التابعة لها بحسب حاجة العمل ورفع عزة وكرامة الإنسان اليمني التي افتقدها بسبب الصراعات الحزبية والقبلية والتي شوهت سمعت اليمن وحولته إلى دولة فاشلة ارهابية متخلفة تشحت المعونات والمساعدات لمواجهة احتياجاتها وذلك بدلا من الاعتماد على موارد البلاد وهي كثيرة وكفيلة بسد الاحتياجات في حالة توفر الإرادة السياسية لإصلاح الإدارة الحكومية وإنهاء الصراعات الحزبية والقبلية وبناء دولة النظام والقانون التي تحمي الجميع.

> الإدارة الحكومية تشكل الضلع الثالث إلى جانب الجيش والأمن في بناء الدولة الحديثة المبنية على التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية وحرية الرأي ولا يمكن أن يستقيم وضع اليمن ويستقر إلا بعد إصلاح الإدارة الحكومية وبما يتناسب مع حجم العمل والمهام في كل مرافق الدولة.

غالب حسن البحري

كيف نفكر؟

«الحلقة الثانية»

د/ غيلان الشرجبي

> * هل اليمن الذي نتحدث عنه الآن ما زال مشدودا لبذرة الإبداع الحضاري العريق أم أنه قد أنسلخ عن جذوره تلك وشخصيته المعاصرة مقطوعة الصلة عن شواهد ماضية؟
> وماذا نقول عن شعب يقلع أشجار البن والأعناب والفواكه الأخرى، ويستجدي مادة الخبز في بلد زراعي 100% لأن زراعة القات قد طغت على ما عداها فاستنفدت الوقت بالمقيل والمال بشراء هذه الشجرة الخبيثة والجهد باستغراقه بالأوهام الخيالية وهواجس أحلام اليقظة أو الكوابيس الدائمة لأزمات مزمنة عجز صناع القرار عن معالجتها فوجدوا في الإغراق للناس في مجالس القات متنفسا لإفراغ مشاعرهم المكبوتة

لقد قيل قديما "إن الفلسفة أم العلوم" من واقع سيادة الفلسفة على تلك الجهود العلمية المبكرة التي بذلها فلاسفة اليونان والإغريق في مجال الطب وعلم الفلك والرياضيات وسواها فكانت أعمالهم أقرب إلى "النتاج العلمي الكشكولي "الجامع لكافة الفروع المعرفية التي ظلت كذلك لقرون طويلة ثم حان الوقت لاستقلالية كل منها نتيجة تشعب البحوث وتراكم المادة العلمية في كل مجال على حدة وضرورة التخصص العام - أولا- والتخصص الدقيق – مؤخرا- نظرا لصعوبة إلمام الدارس بكل ما تتطلبه الخبرة والمهارة من شروط الأداء المهني في المجالات المختلفة كالطب والهندسة - بفروعها التخصصية المتنوعة - على سبيل المثال لا الحصر وإلا فإن تشعباً كهذا قد فرضته الضرورة على التخصصات الأخرى ورغم ذلك ظل تأثير الفلسفة قائما ويكفي أن نلاحظ شغف الدراسات الأكاديمية بذلك الإرث القديم / الجديد الذي مازال يتصدر الوثائق الخاصة بالدراسات العليا بالحديث عن فلسفة التربية وفلسفة المجتمع إلخ.. للإجابة على التساؤلات الجوهرية: من نحن، ماذا نريد، كيف نبلغ ما نريد، وما الذي نريد أن تكون عليه الأجيال وكيف يترجم المنهج الدراسي لهذه الإرادة إلى أهداف سلوكية؟ ، فالتعليم يقاس بمدى ما نكتسبه من خبرات ومهارات تطبيقية وسلوكيات تربوية جديرة بإثبات أن العملية التربوية قد تمكنت من تغيير وتهذيب وتشذيب تلك الشوائب التي تكونت لدى الدارس قبل التحاقه بالمؤسسات التربوية التعليمية وبالتالي التعديل المنهجي لمؤثرات البيئة الحاضنة لكثير من التقاليد والأعراف التي تختلط فيها السلبيات بالإيجابيات وما لم تنصهر في بوتقة الأنشطة التربوية يصبح الاعتداد بالكم دون الكيف لمخرجات التعليم بمثابة دعاية إعلامية مضللة فكيف نفكر؟ سؤال تحدد الإجابة عليه المرجعية المعيارية للحكم على نجاح أو فشل الجهود التكاملية التي تدور في فلكها المهام الاستراتيجية لـ"بناء المواطن الصالح" كهدف عام تنبثق عن الأهداف السلوكية للتنشئة، وطبعاً قد يذهب البعض إلى الظن بأن الأمر ليس بهذا التعقيد الفلسفي لتعريف من نحن، ماذا نريد ،كيف نبلغ ما نريد؟

فنحن يمانيون أصحاب حضارة عريقة مسلمون ننتمي إلى وطن الأنصار وقد حددت أهداف الثورة السبتمبرية والأكتوبرية آفاق المسار الوطني المتجدد، ولكن ! أليست هذه الإجابة مثالية ألا تختزل الحقيقة بشعارات نظرية، إذن:

* هل اليمن الذي نتحدث عنه الآن ما زال مشدودا لبذرة الإبداع الحضاري العريق أم أنه قد أنسلخ عن جذوره تلك وشخصيته المعاصرة مقطوعة الصلة عن شواهد ماضية؟ وماذا نقول عن شعب يقلع أشجار البن والأعناب والفواكه الأخرى، ويستجدي مادة الخبز في بلد زراعي 100% لأن زراعة القات قد طغت على ما عداها فاستنفدت الوقت بالمقيل والمال بشراء هذه الشجرة الخبيثة والجهد باستغراقه بالأوهام الخيالية وهواجس أحلام اليقظة أو الكوابيس الدائمة لأزمات مزمنة عجز صناع القرار عن معالجتها فوجدوا في الإغراق للناس في مجالس القات متنفسا لإفراغ مشاعرهم المكبوتة – فحسب، فأين التفكير العقلاني للبحث عن البدائل؟! ألم نسمع بأن هولندا الدانمارك بعد الحرب العالمية الثانية فقد مواردها الاقتصادية المعتمدة على تصدير منتجاتها الزراعية وأسواق استيراد اللحوم في بقية دول أوروبا التي أنهكت اقتصادياتها الحرب فوجدت بتعليب اللحوم وتجفيف اللحوم بديلا مكنها من فتح آفاق رحبة لتصدير منتجاتها عالميا ، ألا ينطبق هذا على اليابان التي اضطرت للاستسلام والقبول بشروط استعمارية مجحفة فإذا بنقاط الضعف تتحول إلى مصادر قوة بترك شئون الأمن والدفاع للقواعد الأمريكية وتفرغت لاستثمار قدرات العقلية اليابانية فكان الإنسان مصدرها الوحيد والأوحد للنهوض بالإمبراطورية الحلم.

* أما الحديث عن موطن الأنصار فقد صار مستهلكا، فمن ورثة الأنصار الحقيقيين؟ أهم القاعدة؟ أم من يزعمون أنهم أنصار الشريعة أم الفرق الصوفية أم الجماعات السلفية وغيرها من الأسماء والمسميات لحركات متناحرة متنافرة تدعي الوصاية على أراضي الله وحاكمة خلقه في الدنيا والأخرى، وبخلاف حقائق هذا الدين الذي لابابوية كنيسية فيه ولا وساطة رهبانية بين الخالق والمخلوق في شريعة، والخوض في ملابسات كهذه قط يطول ولا بد من وقفات تلخص فيه آخر بحوثي المكرسة للقراءة التحليلية بعنوان "مراجعات قرآنية لقضايانا المعاصرة" وكيف صار كل مسجد إمارة مستقلة بل وصار ارتياد المساجد مغامرة نخوضها بدافع أجر صلاة الجماعة وكل منا يتفحص وجوه الحاضرين فعسى أن يستشف في ملامح ارتباك أحدهم احتمالات أن "جسده مفخخ أو تحركاته تدل على أنه ملغوم"، ومن منا نحن البسطاء يستطيع دعوة هؤلاء الغارقين في ظلمات العنف والإرهاب بأن للجهاد شروطه وللاستشهاد ضوابطه وأن للحرب والسلام في الإسلام أخلاقياته فهم ضحايا أولئك الذين يضفون على أنفسهم هالة القداسة حتى صار مجرد التلفظ بأسمائهم دون ألقاب مميزة توجب شبهة ما لم نمتلك قدرة بلاغية للاعتذار القابل للتصديق.

* ولا يختلف الأمر فيما يخص الأهداف الثورية التي عمدت الوجاهات لاحتواء مضامينها والإبقاء على شكلياتها بهدف تزييف الوعي العام الذي تشوشت لديه العلاقة بين الأقوال والأفعال فصار لسان حال الجميع "اسمع كلامك تعجبني أشوف أعمالك أتعجب" وهكذا أسهمت الأوضاع العربية المتماثلة بتمرير سياسة شللية ممنهجة أنتجت ثقافة التطبيع والترويع التي استسلم لها الجميع.

ونعم قد تكون هذه الشللية بلغت مداها مؤخرا إلا أنها كانت حاضرة منذ أمد بعيد حتى أن جهود حركة الأحرار التي اكتفت بـ"ملكية دستورية" على أنقاض ملكية كهنوتية أثبتت فعلاً حكمة وحصافة روادها، فها نحن بعد 62 عاما نتمنى الاحتكام لدولة تحترم الدستور وتنظم العلاقات الرأسية بين الحاكم والمحكوم والأفقية بين المواطنين بقوانين موجودة لكنها مجمدة .. وما إلى ذلك من شواهد التبلد الفكري الذي أصاب السواد الأعظم من قطاعات هذا الشعب الذي أعطى عقله إجازة مفتوحة وكأن "تعذيب الذات مشيئة قدرية واجبة الطاعة" وبقدر خضوعنا لأصحاب النفوذ نكون قد جسدنا صحة الانتماء الأصيل لجذورنا السبئية الرافضة للعرض السخي الذي تحمله الآية القرآنية:"وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ" فكان ردهم "ربنا باعد بين أسفارنا" وهي الصفة التي نستحضرها كلما أمعن القوم في التبعية والأمعية بينما ينفض الجميع ويضع غالبيتهم أصابعهم في آذانهم ويستغشون ثيابهم لمقاومة كل صوت يستنهض فيهم إرادة تغليب المصالح العليا للوطن وعدم الاحتشاد في خندق هواة التسلط الذين نهبوا الثروة والثروة.

وتلك إحدى صيغ التفكير السائدة ..وللحديث بقية.

اللهم جنِّبنا شرَّها وبلواها

صولان صالح الصولاني

> حينما اصف سقوط وانهيار الطائرات بـ«الفجائي» لأنه فعلا فجائي وإلا لما كان مكان، السقوط حيا سكنيا آهلا بالسكان اما حينما أسمي تلك الاغتيالات بـ(الدرجنارية) لا اقصد بذلك اتهام الدراجات النارية بأنها ترتكب عمليات اغتيال ليس لها فيها لا ناقة ولا جمل

لقد اصبحت تردنا هذه الأيام اخبار وانباء الشر المتعلقة بحوادث انهيار وسقوط الطائرات الحربية «الفجائي» في الأحياء والمدن المأهولة بالسكان وحوادث اغتيالات الضباط الـ(درجنارية) وتتبادر إلى مسامعنا ككوابيس تداهمنا بمعدل كابوس إلى كابوسين شهريا وتقض مضاجعنا يوميا بتناقل اصدائها على كل لسان.

شخصيا لاتزال اصداؤها ترنّ وتطنّ في اذني إلى اليوم من راديو والدي العزيز أطال الله في عمره وفي عمر راديوه «المعتق» الذي مهما انطفأت الكهرباء الغازية والحرارية والتوليدية في بلادنا يظل يدندن وينقل الأخبار والأحداث والوقائع الآنية من كل حدب وصوب على مدار الساعة واليوم والليلة، الأمر الذي جعل والدي لا يؤمن بغيره مصدرا ناقلا للاخبار ولا يصدق غير الأخبار التي ترده منه، ما علينا.

وحينما اصف سقوط وانهيار الطائرات بـ«الفجائي» لأنه فعلا فجائي وإلا لما كان مكان، السقوط حيا سكنيا آهلا بالسكان اما حينما أسمي تلك الاغتيالات بـ(الدرجنارية) لا اقصد بذلك اتهام الدراجات النارية بأنها ترتكب عمليات اغتيال ليس لها فيها لا ناقة ولا جمل، ولا اقصد كذلك التقليل من فوائدها الإيجابية كوسيلة مثلى وسريعة للمواصلات وخاصة في المدن التي تشهد شوارعها الرئيسية والفرعية ازدحاما مروريا كبيرا للسيارات كبعض المدن والأحياء الموجودة في بلادنا.. ولكن لكثرة ما نسمع من خلال أخبار الفأل والشر التي باتت تردنا تباعا في الآونة الأخيرة من الارتباط اللصيق لاسم الدراجات النارية بعمليات الاغتيالات المتلاحقة التي يتعرض لها من حين لآخر ضباط وصف ضباط وقادة أمن في المديريات والمحافظات ومن بعض وحدات وألوية الجيش في بلادنا يجعل الواحد منا يصنف الدراجات النارية على انها اصبحت تشكل خطرا ونذير شؤم للناس في مجتمعنا لأنه لا يعرف من تلك الأخبار المفجعة عن هوية الجاني والمجرم الحقيقي في أي من تلك العمليات الاغتيالية شيئا يذكر سوى أنه لا يتعدى عن كونه شخصا إلى شخصين مجهولي الهوية يستقلان دراجة نارية أطلقا رصاصات الغدر والخيانة من على متنها ولاذا بالفرار عقب ارتكابهما لجريمتهما وفعلتهما القبيحة والمنكرة مباشرة.

وبالتالي أصبح كل فرد في مجتمعنا وبالرغم من أنه ليس ضابطاً في الجيش ولا مديراً في الشرطة أكثر تشاؤماً وتذمراً واستياء هذه الأيام من أي وقت مضى إزاء الدراجات النارية المنتشرة بكثرة في بلادنا، وكلما يصادف مرور دراجة نارية بجانبه أو بالقرب منه يبتهل إلى الله العلي القدير بالدعاء بأن يحفظه ويكفيه شرها وبلواها ومن على متنها من القتلة المأجورين، الجهلة والمجهولي الهوية آمين اللهم آمين، والحال عينه ينطبق إزاء سقوط الطائرات الحربية المدوي هذه الأيام والذي يتطلب معه على سبيل الحماية والوقاية رادار منزلي وبرج مراقبة جوية لكل بيت على حدة لتلافي خطر الطائرات الحربية الساقطة والمنهارة التي لا يتعدى طيرانها في الغالب أجواء أقرب مدينة محاذية لمدرج الاقلاع قبل أن يصيبها خلل فني في المحرك أو ما شابه ذلك لتسقط فجأة على رؤوس المنازل وساكنيها.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

مروان أحمد دماج
نائب رئيس التحرير
نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
dammajm@yahoo.com

خالد أحمد الهروجي
نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
kaleedH@yahoo.com

ابراهيم المعلمي
مدير التحرير
ialmalemi@yahoo.com

جمال فاضل
نائب مدير التحرير
gamalfadel@gmail.com

علي الشرجي - سليمان عبدالجبار
سكرتيرا التحرير
ali73629@gamal.com
sulimanab@yahoo.com

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 331505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388